



كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – فاس
مختبر الابحاث في علوم الادارة والمالية والاقتصاد
الاجتماعي



جامعة سيدي محمد بن عبد الله
شعبة الاقتصاد و التسيير

ندوة حول موضوع: المصارف الإسلامية: الأسس والتجربة والآفاق

دعوة للمشاركة

أولا – ديباجة الندوة

إن الوساطة المالية في البنوك الإسلامية تقوم على مبدأ المساواة أمام مخاطر الاستثمار بينها وبين زبائنها، مما يجعل تمويل الاقتصاد الحقيقي قائما على العلاقة التضامنية بين الممول والمستثمر، حيث لا عائد لأي من الطرفين إلا عند تقاسم النتائج المحققة من العقود المبرمة بينهما موجبة كانت أم سالبة . وهذا المبدأ من أهم الأصول التي تميز هذا النظام التشاركي عن نظيره القائم على القرض بالفائدة.

كانت بدايات التفكير في هذا الاتجاه بمثابة ردة فعل على بعض مخلفات الحقبة الاستعمارية المتجلية في إخضاع المعاملات المالية والتجارية في بلاد المسلمين لقوانين منافية لأحكام شريعة شعوبها، حيث لم تترك لها سوى أحد خيارين: إما المقاطعة المعطّلة للمصالح ، وإما ارتكاب المحظور المفضي إلى المعصية.

ولقد أثمرت همة ومثابرة حاملي هذا المشروع إلى إنشاء أول نموذج للبنوك الإسلامية المتصلة بالتجربة الحالية في أواسط السبعينيات من القرن الماضي. وكأي فكرة جديدة ، شقت هذه الطليعة طريقها وسط الكثير من التشكيك والاعتراض من قبل أطراف متعددة المشارب والأغراض ، إلى درجة أن هناك من اعتبرها مجرد حلم ساذج أو طوباوية أفلاطونية لا طائل من ورائها.

لكن بعد أن اتسعت رقعة البنوك الإسلامية كمّا ونوعا وأثبتت وجودها على أرض الواقع ، أخذت المواقف تتغير تجاهها إذ يلاحظ في الفترة الراهنة أن الاهتمام بها رفعها إلى مصاف المواضيع الأكثر جاذبية، ليس فقط لدى المقتنعين بفكرتها مبدئيا ، و إنما لدى الكثير ممن كانوا معترضين عليها سابقا، ومن ثم أخذت المواضيع البحثية حولها تغري، على مستوى العالم، قطاعات واسعة من أهل الاختصاص المنتمين إلى أوساط مختلفة من جامعيين ومنظرين وممارسين ومسؤولين حكوميين ومؤسسات مالية دولية وغيرها.

إن لهذا التوسع في الإقبال عليها أسباب متعددة لعل من أبرزها:

- صلابة وقدرة المالية الجديدة على مقاومة الأزمات والآفات التي خلخلت أركان النظام التقليدي، بدليل سرعة التوسع الكمي والنوعي والجغرافي للمؤسسات المالية الإسلامية.
- نموها السنوي المتراوح حسب المصادر بين 15 % و 20 % في الوقت الذي تعجز فيه المالية التقليدية عن الخروج من ذيول أزمة المديونية المفرطة المترتبة على فقعات الرهون العقارية لعام 2007 بآثارها

السيئة المستمرة إلى يومنا، مثل: إفلاس مئات البنوك ، وتأميم أخرى ، ونسب استثمار منخفضة للغاية ، وعجز الموازنات المؤدي ببعض البلدان إلى حافة الانهيار.

- الاتجاه نحو حصر أسباب ضعف النظام المالي العالمي في الإقراض المفرط، وتحرير القروض من ضوابطها القانونية، والإفراط في تصكيك الأوراق المالية الفاقدة الصلة بالاقتصاد الحقيقي، وممارسات مالية لا أخلاقية، وغيرها .

- الاتجاه نحو إدراك أن السند الذي حصن المالية التشاركية ضد الأزمة وتبعاتها ، هو مبادئها الأساسية ممثلة في تحريم القرض بالفائدة، وبيع الديون، وبيع العروض قبل تملكها، وتصكيك عقود القرض، وبيع الغرر، وغيرها. الأمر الذي يجعل مشروعية تداول الأموال بين الممول والممول متوقفة على كونها موجودات عينية أو ممثلة إياها، لأجل ذلك تربط الصيغ التمويلية في هذا النظام بين الفرقاء في إطار عقود تضامنية مثل المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والمرابحة والإجارة والاستصناع، والبيع لأجل، إلخ.

إن العمل بهذه العقود يتطلب من مصمميها علما دقيقا بأحكام الشريعة الإسلامية وأصولها الفقهية وقواعدها الكلية، ومن تنفيذها تكويننا فقها صحيحا وخلفية شرعية سليمة باعتبارهما من شروط التطبيق الصحيح للمعاملات المصرفية الإسلامية على مختلف أنواعها.

إلا أن غياب هذه المتطلبات بين المقبلين على إنشاء وإدارة المصارف الإسلامية على مستوياتهم المختلفة ، يدعو إلى إخضاع لوائحها ومساطرها وعقود عملها وممارساتها إلى رقابة شرعية يتولاها المتخصصون في العلوم الشرعية ، المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ، حفاظا على خلو أعمالها من المخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن حضور هؤلاء العلماء إلى جانب فريق المسيرين من ذوي التخصصات المختلفة على رأس البنوك الإسلامية لا تبرره حاجتها إلى التثبت من سلامة أعمالها من العيوب الشرعية فحسب، بل تبرره أيضا حاجتها إلى مواجهة التحديات التي تهددها من قبيل: صدور الفتاوى المبيحة للربا، وعدم الموازنة بين ضوابط عملها والبيئة القانونية والفكرية السائدة في مجتمعات منشئها، والهوة بين التمويل طويل المدى الذي يقتضيه جوهر رسالتها ، ألا وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتمويل قصير المدى الذي يتمسك به غالب المودعين أموالهم لديها، وندرة الموارد البشرية المتشبثة بروح التعاليم الشرعية، وغيرها من التحديات الأخرى.

إن حاجتنا إلى طرح إشكاليات التمويل الإسلامي للنقاش الجماعي في هذا الوقت بالتحديد لا تستند إلى اعتبارات علمية وأخلاقية فحسب، وإنما إلى اعتبارات تطبيقية أيضا، لكون هذا الحدث يتزامن مع آخر مراحل إقرار القانون البنكي الذي ينص في فصل كامل من فصوله على تنظيم البنوك التشاركية لأول مرة في المغرب .

ثانيا- محاور الندوة

هذه إثارة لبعض جوانب المالية الإسلامية التي تستحق التفكير الرصين والنقاش العميق بين أهل الاختصاص، والممارسين، والمهنيين، والباحثين، وكل راغب لسبب أو لآخر في التمكن من تصور مؤصل و علمي لنظامها، تمهيدا لفهم دقيق للثوابت التي يقوم عليها منطوق ومنهج حكمتها، ولهذه الغاية نفتح باب استقبال المداخلات التي تعالج المواضيع الخادمة للمحار التالية:

- 1- أسس المالية الإسلامية
- مفهوم الرشد الاقتصادي
- مفهوم النقود والفائدة
- مفهوم ومكانة الاستبناك لدى المسلمين
- مفهوم ومكانة الاستبناك التشاركي
- 2- تأطير البنوك الإسلامية
- التأطير القانوني
- التأطير الشرعي
- التأطير المالي
- التأطير العلمي
- التأطير المؤسسي والاداري

3 - أداء البنوك الإسلامية

- أخلاقيات الوساطة التشاركية

- عقود التمويل بالمشاركة (المضاربة، المشاركة، المزارعة...)

- عقود التمويل بالبيوع (المرابحة، الإجارة، الاستصناع...)

- عقود التمويل بالتبرع (القرض الحسن، الزكاة...)

- العقود المركبة (الإيجار المنتهي بالتمليك، التورق المنظم...)

- خدمات مصرفية أخرى

- جغرافية البنوك الإسلامية

- تجارب، دراسة حالات

4 - آفاق البنوك الإسلامية

- التوسع القطاعي والجغرافي

- إشكالية الموارد البشرية

- ازدواجية المرجعيات القانونية

- ثنائية الربحية السريعة والربحية المشروعة

- ثنائية التوظيف المالي والتوظيف الإنتاجي

- ثنائية المخاطرة والربحية

- ثنائية التقليد والتجديد

- رهان التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- البنوك الإسلامية والأزمة المالية

مع التنبيه إلى أن هذه القائمة ليست نهائية وإنما أي مقترح آخر يكون مرحباً به ويُضم إلى بقية العناوين التي تضطلع اللجنة العلمية بفحصها للنظر في مدى استيفائها للشروط العلمية من عدمها.

ثالثاً- مواعيد مهمة

- 2014/05/31: آخر موعد لاستقبال الملخصات.

- 2014/06/30: الإعلان من طرف اللجنة العلمية عن الملخصات المقبولة.

- 2014/09/15: آخر موعد لاستقبال المداخلات كاملة.

- 2014/09/30: الإشعار بالموقف النهائي من المشاركة.

- 2014/11/13-12: موعد انعقاد الندوة.

رابعاً- مواصفات خاصة بمقترحات المداخلات وبتحرير البحث

- يرجى كتابة مقترح المداخلة في صفحة واحدة بنظام word و يتضمن ملخصاً للمداخلة في حدود 15 إلى 20 سطراً مع توضيح هدفها وإشكالية موضوعها والنتائج المحققة أو المتوقعة و مفاتيح البحث في خمس كلمات.

- يكتب على الصفحة الأولى عنوان البحث، والاسم مع البيانات الشخصية للمتدخل أو المتدخلين على ألا يشملها الترقيم.

- تخضع باقي الصفحات للترقيم من غير كتابة أي شيء في الهامشين الأعلى والأسفل.

- توضع لكل صفحة أرقام هوامشها الخاصة بها في الأسفل بطريقة آلية .

- يراعى حصر الهوامش بمسافة واحدة مداها 2.5 سنتمتر على أن يكون قياس الصفحة هو A4

- النص الكامل للبحث بما فيه الملحقات وقائمة المصادر و المراجع لا ينبغي أن يتجاوز 20 صفحة.

- يكتب النص بخط Traditionnel Arabe قياسي 16 و يصف على جهتي اليمين واليسار و المسافة بين السطور محددة في 1.5

- إرسال الملخصات و الأبحاث في الآجال المحددة، على البريد

الالكتروني: colloquebi@gmail.com

- تخضع جميع الأبحاث للتحكيم العلمي.

خامسا- وقائع الندوة ونشر أعمالها

- تنعقد الندوة في الفترة المبيّن تاريخها أعلاه برحاب كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس.
- تلقى العروض خلال مدة 15 دقيقة إلى 20 دقيقة في حدها الأقصى، ثم تليها فترة المناقشة قبل نهاية كل جلسة.
- سيجري العمل على نشر البحوث المقدمة خلال الندوة في مؤلف جماعي تحت إشراف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس.

سادسا - عناوين لأجل الاتصال

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة المواقع التالية:

<http://fsjes.usmba.ac.ma> أو www.usmba.ac.ma

أو الاتصال ب :

- الأستاذ محمد النميلي : nmilimz@yahoo.fr
- الأستاذ علي بوعلام : youala_ali@yahoo.fr
- الأستاذ عبدالعزيز باديس : badis_05@yahoo.fr
- الأستاذ محمد مختاري : mohammed.makhtari@gmail.com